مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تفاعل السياسة النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990 – 2020)
اسم الكاتب: فيصل غازي مصطفى بلباس، اوس فخر الدين ايوب الجويجاتي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3814
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 138
June 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Blbas, Faisal Ghazi Mustafa, Aljwejatee, Aws Fakhr AlDeen Ayub (2023)."Interaction between Monetary and Fiscal Policy and its impact on the gross domestic product in Iraq for the period(1990- 2020)". **TANMIYAT AL-RAFIDAIN**, 42 (138), 9 -23 , https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178627

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

Interaction Between Monetary and Fiscal Policy and its Impact on the Gross Domestic Product in Iraq for the Period (1990 - 2020)

Faisal G. M. Blbas[1] ; Aws F. A. Al jwejatee[2]
College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Faisal G. M. Blbas, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq
faisalghazimustafa90@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178627

Article History: *Received*:21/8/2022; *Revised:*6/9/2022; *Accepted:*13/9/2022; *Published*: 1/6/2023.

Abstract
The study aims to measure the impact of the integration of the monetary and fiscal policies on the gross domestic product in Iraq, as coordination in the use of fiscal and monetary policy tools is one of the most important factors of success and effectiveness to achieve economic goals, especially for the study, and then enhance research through quantitative measurement to measure the economic role. and finding the values of the variables and verifying the validity of the functional relationships between the monetary and financial policy variables and their impact on the gross domestic product in Iraq during the period (1990 - 2020) through the Autoregressive Distributed Time Gaps Model (ARDL), and the study concluded that the integration between the monetary and financial policies positively affects the gross domestic product in Iraq, and this reflects the important role that The integration between the two policies can play in supporting economic activity, creating added values, and achieving economic and monetary stability. On the other hand, to reduce the negative effects resulting from the conflict between the tools.

Key words:
The Integration Of Monetary And Fiscal Policies, Gross Domestic Product, ARDL . Test

ورقة بحثية

تفاعل السياسة النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

فيصل غازي مصطفى بلباس[١]؛ اوس فخرالدين ايوب الجويجاتي[٢]

جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: فيصل غازي مصطفى بلباس ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد
faisalghazimustafa90@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178627

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٢/٨/٢١؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٢/٩/٦؛ *القبول*:٢٠٢٢/٩/١٣؛ *النشر*: ٢٠٢٣/٦/١.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تفاعل السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق, إذ يعد التنسيق في استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية من أهم عوامل النجاح والفاعلية في سبيل تحقيق الأهداف الإقتصادية ,والخاص بالدراسة , ومن ثم تعزيز البحث من خلال القياس الكمي لقياس الدور الإقتصادي وايجاد قيم المتغيرات والتأكد من صحة العلاقات الدالية بين المتغيرات السياسة النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) , من خلال أنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) , وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل بين السياستين النقدية والمالية يؤثر إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وهذا يعكس الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه التفاعل بين السياستين في دعم النشاط الاقتصادي، وخلق القيم المضافة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي, وتوصي الدراسة بالعمل على تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى من أجل التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن التضارب بين الأدوات

الكلمات الرئيسة

تفاعل السياستين النقدية والمالية ، الناتج المحلي الاجمالي , اختبار ARDL

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٨)،
حزيران ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: بلباس ، فيصل غازي مصطفى، الجويجاتي , اوس فخرالدين أيوب (٢٠٢٣). " تفاعل السياسة النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)". ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٣٨)، ٩-٢٣،
https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178627

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تعد السياستين النقدية والمالية من أهم المواضيع التي تحتل مكانه مهمة لدى الكثير من الإقتصاديين , كما أنها تحظى بالأهتمام الأكبر لدى واضعي السياسات النقدية والمالية نظراً لفعاليتهما و تأثيرهما على السياسة العامة للدولة، فضلاً عن ما تترجمه هاتان السياستين على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية من خلال قدرتها على الوصول إلى أهدافها التي تسعى إليها . وعلى هذا الأساس أصبح لزاماً على الإقتصاديات الحديثة اتباع سياسة إقتصادية تتميز بالتفاعل بين كل أدواتها لتحقيق الأهداف المخططة لها ونظراً للتضارب بين أهداف السياسات الإقتصادية فلابد من التكامل بينهما للوصول إلى الأهداف المرجوة.

منهجية البحث

أهمية الدراسة :

يعد موضوع التفاعل بين السياستين النقدية والمالية ومدى فعالية التكامل والتنسيق بينهما من الدراسات المطلوبة في الإقتصاديات الحديثة ولاسيما في العراق.

مشكلة الدراسة :

هناك تعارض في استخدام أدوات السياستين , فاستخدام عمليات السوق المفتوحة لوحدها دون تحديد سعر الفائدة لا يمكن الوصول إلى الهدف ؛ فضلاً عن استخدام السياسات النقدية لوحدها أو المالية لوحدها قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين المؤشرات الإقتصاد الكلي وبالنتيجة عدم فاعلية أي من السياستين , وعليه أصبح من واجب واضعي السياسات الإقتصادية تحقيق التنسيق والتفاعل بين السياستين.

فرضية الدراسة :

١-هناك علاقة طردية بين مؤشرات السياسة النقدية والمالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

٢- التنسيق والتكامل بين السياستين يؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى التوازن الإقتصادي الكلي .

٣- هناك علاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين السياستين النقدية والمالية .

٤- إن اختيار مزيج السياسات (النقدية والمالية) الأمثل يحمل أهمية حاسمة منشطة للنمو الإقتصادي

هدف الدراسة :

قياس أثر تكامل السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة فقد اعتمد فيها على منهجين , الأول : المنهج الوصفي في توصيف التكامل بين السياستين النقدية والمالية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي, والثاني : الكمي لقياس أثر تكامل السياسة النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي .

حدود الدراسة

حدود الدراسة المكانية والزمانية :

اعتمدت الدراسة على سلسة زمنية طويلة إمتدت من (١٩٩٠- ٢٠٢٠) لمتغيرات الدراسة وبالتطبيق على العراق .

العرض المرجعي للدراسات السابقة

١- دراسة (ALshamary & ALshamary , 2018): تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي العراق أنموذجاً

هدفت الدراسة إلى بيان واقع السياسة النقدية والمالية في العراق , ومدى فعالية كل من السياستين في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية و تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة وارتفاع حجم الديون الحكومية , وكذلك تهدف إلى السيطرة على الآثار السلبية المترتبة على أداة الاحتياطيات الأجنبية في توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة , واستخدمت الدراسة عينة من البيانات الطولية للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦) ,واستخدم في بناء الأنموذج الخطي على متغير مستقل واحد وهو حجم الدين العام الداخلي على الاحتياطيات الأجنبية, وأهم النتيجة التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة عكسية بين إجمالي الدين الحكومي المحلي في العراق والإحتياطيات الأجنبية أي كلما زاد حجم الديون انخفضت الإحتياطيات الأجنبية والعكس صحيح..

٢ – دراسة (Jaafar , 2021): إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية و أثرها على بعض المتغيرات الأقتصادية الكلية في العراق .

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في بعض المتغيرات الإقتصاد الكلي وتحليلها من خلال أدوات السياستين المالية والنقدية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) باستخدام متغيرات كلية متمثلة بالناتج المحلي الأجمالي و التضخم والبطالة, وذلك باستخدام أنموذج SVAR (متجه الانحدار الذاتي غير المقيد) و VAR أنموذج الانحدار الذاتي , وتوصلت الدراسة إلى أن التوجيهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية لم تعمل على منهج إيجاد مصادر متنوعة للعائد المالي بل اعتمد على العائد النفطي، وهذا يدل على افتقاد الموازنة العامة للمرونة في مواجهة تقلبات العائد المالي النفطي , وأهمال باقي القطاعات , وتوصل كذلك إلى إن التنسيق بين السياستين كان واضحاً في التأثير على الناتج والبطالة والتضخم، وإن مضاعف السياسة المالية أكبر من مضاعف السياسة النقدية طبقاً للاختبارات القياسية المطبقة .

٣- دراسة (Bekhet and bt Othman , 2013) : Integration and Causal Relationship Analysis between Fiscal Policy and Financial Market in Malaysia

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشر الأسهم وسياسات الإقتصاد الكلي (المالية والنقدية) باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة مابين (١٩٩٩– ٢٠١١), واستخدام أنموذج (Engle – Grange) للكشف عن وجود علاقة طويلة المدى , وأستخدام أيضاً أنموذج تصحيح الخطأ المتجة VECM لاختبار وجود السببية واتجاهاتها

بين المتغيرات (سعر الفائدة وعرض النقد الواسع والضرائب والإنفاق الحكومي) والمتغير التابع مؤشر الأسهم , وأظهرت النتائج أن سعر الفائدة هو سبب الأداء المالي في المدى القصير والطويل , واتجاه السببية يمتد من الضرائب والإنفاق الحكومي و عرض النقد إلى الأداء المالي في المدى الطويل، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأدوات المالية والنقدية تؤدي دوراً مهماً في تسريع الأداء المالي في ماليزيا , والأدوات النقدية تعمل بشكل أسرع من الأدوات المالية .

٤-دراسة (Kappel and Tanku , 2014) Integration of Monetary and Fiscal Policy of the countries of the Visegrad Group

هدفت الدراسة إلى تقييم التفاعل المتبادل بين السياسة النقدية والمالية في بلدان Visegradوتشمل دول (التشيك – سلوفاكيا – بولندا – المجر) , وتحديد العلاقة بين السياسة النقدية والمالية هل هي علاقة تعاونية أوعدائية , وتحديد المتغيرات الأساسية في نجاح السياسة الإقتصادية من خلال التأثير على قرارات السياسة النقدية والمالية , لفترة الدراسة وهي (٢٠٠٠ – ٢٠١٢) , من خلال متغيرين تابعين (الرصيد الأولي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة) يؤثران على المتغيرات المستقلة التضخم و فجوة الإنتاج والبطالة والدين الحكومي , باستخدام أنموذج تحليل الانحدار المتعدد و نظرية اللعبة لمعرفة العلاقة بين السياستين لتحقيق الهدف المطلوب , وتوصلت الدراسة إلى ان تنسيق السياستين لا يتم بشكل مطلق, بل يبقى دائماً الصراع بينهما في السلطة على الآخر , و لا تختلف قرارات السياسة النقدية والمالية في البلدان التي شملها الاستطلاع , وإن قرار السياسة المالية لا يستجيب للتغير في الدين الحكومي، وإن عجز الموازنة في مستوى متزايد في أكثر البلدان , وإن السياسة النقدية لها تأثير في الاستقرار حيث يتفاعل البنك المركزي في تغير معدل التضخم و فجوة الإنتاج بدافع الأستقرار .

أولاً : الإطار النظري

تتميز السياسات النقدية والمالية بعدم الكمال كُلّ على حِدة في حلها للأزمات الإقتصادية, فكل سياسة تحظى بقوة وضعف شأنها شأن أي فكر بشري , ما يستدعي لزوم التنسيق أو التكامل بينهما لتغطية ثغراتها في مراد تحقيق أكبر قدر من الأهداف المخططة لها

مفهوم التكامل بين السياسة النقدية والمالية

عرفه (Kanaan , 2011) بانه إنسجام وتكامل الإجراءات والقرارات النقدية والمالية بهدف تحقيق التوازن والاستقرار بين الأجور و الأسعار وقيمة النقود , وتجنب حدوث الأزمات وتحقيق الأهداف الإقتصادية العامة للدولة (Kanaan , 2011 , 492) .

أنواع التكامل بين السياستين النقدية والمالية

يرى الكثير من الإقتصاديين أن هناك أربعة أنواع من التوليفات الممكنة للمزج بين السياستين النقدية والمالية نوجزها في مايأتي :- (Ali , et.al. , 2008 , 792)

أ-سياسة مالية إنكماشية مع سياسة نقدية توسعية ب- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية إنكماشية

ت- سياسة نقدية إنكماشية مع سياسة مالية إنكماشية ث- سياسة نقدية توسعية مع سياسة مالية توسعية

شروط التكامل بين السياستين النقدية والمالية

لتحقيق التكامل بين السياستين يشترط ما يأتي :- (Bounab , 2020 , 93)

أ-وضوح السياستين النقدية والمالية ب- المشاركة الكاملة في الصياغة وتنفيذ السياسات

ت- تطور الأسواق المالية المحلية

العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية

تحتل السياسة النقدية والمالية مكانة مهمة ضمن السياسات الإقتصادية , لأن السياسة المالية داعمة للسياسة النقدية وبالعكس , والسياستان تمثلان العناصر الأساسية للسياسة الإقتصادية للبلد , ويرتبط بعضهما ببعض إرتباطاً وثيقاً مما يستلزم وجود تناسق بينهما.

السياسة النقدية و المالية معاً

هناك تكامل قوي ما بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية بشكل عام والنمو الإقتصادي على وجه الخصوص , والغاية من هذه العلاقة هي معالجة المشاكل الإقتصادية الموجودة في دولة ما وتحقيق أفضل النتائج وبأقل فترة ممكنة (AL Shaibani , 2013 , 9)

تخدم السياستان السياسة المالية والسياسة النقدية غرضها الخاص وهو الأكثر فعالية بطريقتها الخاصة, تنجح السياسة النقدية في إبطاء النمو الإقتصادي بينما تنجح السياسة المالية في توسيع النمو الإقتصادي, ويتمتع الأثنان معاً بالقدرة على إستقرار الإقتصاد (Khurshid , et.al. , 2010 , 31)

يعود استخدام السياسة النقدية والمالية معاً إلى أسباب عدة (Tarek , 2018 , 36-37)

١- المشاكل التي عادة ما تحدث بين السلطات النقدية والسلطات المالية وما يترتب عليها من إنقسامات وإضطرابات إقتصادية , إذ يسلك صانعو السياسة النقدية طريقاً، و يسلك صانعو السياسة المالية طريقاً مخالفاً للسياسة النقدية نتيجة لتعاقب الحكومات المختلفة أي تغير الحكومات بسرعة

٢- لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقي الصدمات عند محاربتها لأزمة التضخم والتوقعات المستقبلية, إذ لابد من تضامن السياسة المالية معها في هذه الأمور ودفع عجلة الاستثمار إلى الأمام

٣- إن استخدام السياسة النقدية لتحقيق هدف معين مثل تخفيض المعروض النقدي لا يتم تحقيقه الإ بالتنسيق مع السياسة المالية من خلال خفض الإنفاق العام.

نقاط إلتقاء السياستين النقدية والمالية

تلتقي السياسة النقدية بالسياسة المالية عند وجود عجز في الموازنة العامة وتلجأ الحكومة إلى الإقتراض لسد هذا العجز المالي , إذ تمول الحكومة العجز من خلال مصادر عدة من خلال التنسيق مع السياسة النقدية (Guartini & Astrup ,1999,391) (ALSayed Ali & AL Eisi , 2004 , 385-388)

١- **الإقتراض من البنك المركزي** : إن اقتراض الحكومة من البنك المركزي هو أحد اهم طرق التكامل بين السياستين لحل مشكلة السيولة لدى الحكومة , وتعد البنك المركزي من أكبر مصادر التمويل للحكومة , فعدم التنسيق بينهم يولد مشكلة السيولة لدى السياسة المالية

٢- **الإقتراض من المصارف التجارية** : لغرض تمويل العجز في الموازنة تلجأ الحكومة إلى المصارف التجارية لأخذ القروض ويظهر إحتمالان :

أ- إما أن تكون حالة الإحتياطي النقدي لدى المصارف في وضع تستطيع فية تلافي حاجة الحكومة من الأموال دون الحاجة إلى تقليل الأئتمان للقطاع الخاص.

ب- أما إذا لم يكن لدى المصارف التجارية إحتياطيات نقدية فائضة فعندئذ يمكن أن يتدخل البنك المركزي من خلال خفض نسبة الإحتياطي القانوني , أو شراء السندات الحكومية من المصارف التجارية من خلال عمليات السوق المفتوحة , وهذا ما يزيد من الإحتياطي المصارف التجارية وبالتالي تمويل الحكومة.

٢- **الإقتراض من الأفراد** : تقوم الحكومة بالإقتراض من الجمهور من خلال طرح السندات في السوق, وهذه السندات تكون بمراقبة البنك المركزي من خلال فترة سداد القرض وتحديد سعر الفائدة على السندات , حتى لا تؤثر على إستراتيجيات السياسة النقدية، لأن أسعار الفائدة على السندات لها علاقة عكسية بسعر الفائدة في السوق، وفي المدى القريب يؤثر هذا النوع في خفض عرض النقد ولكن في الأمد البعيد يرجع عرض النقد إلى المستوى الطبيعي له , لأن الحكومة تقوم بإنفاق هذه الأموال على القطاعات العامة.

ثانياً : الإطار العملي

قياس وتحليل أثر تفاعل السياستين النقدية والمالية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق (١٩٩٠-٢٠٢٠)

أنموذج الدراسة

$$GDP_t = f(M2_t, RDP_t, RRR_t, OMO_t, BDF_t, IPD_t) + U_t \quad \ldots\ldots\ldots (3.1)$$

حيث إن: $t = 1,2,\ldots,31$ تعبر عن التسلسل الزمني لسنوات الدراسة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، وأن:

GDP : المتغير التابع الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار).

M2 : المتغير المستقل الأول الذي يمثل عرض النقد الواسع بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

RDP : المتغير المستقل الثاني الذي يمثل سعر إعادة الخصم.

RRR : المتغير المستقل الثالث الذي يمثل نسبة الاحتياطي الإلزامي.

OMO : المتغير المستقل الرابع الذي يمثل عمليات السوق المفتوحة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

BDF : المتغير المستقل الخامس الذي يمثل عجز (أو فائض) الموازنة (مليار دينار).

IPD : المتغير المستقل السادس الذي يمثل الدين العام الداخلي (مليار دينار).

U : عبارة عن متغير الخطأ في الأنموذج أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب.

اختبار استقرارية متغيرات الدراسة : يعرض الجدول (١) نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرارية أو سكون أدوات السياستين النقدية والمالية بالعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

الجدول (١): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لجميع مؤشرات السياستين النقدية والمالية

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
GDP_t	-0.3894$^{n.s}$ (0.899)	-4.2782** (0.010)	-7.7494*** (0.000)	-6.9311*** (0.000)
$M2_t$	0.3997$^{n.s}$ (0.980)	-1.9157$^{n.s}$ (0.612)	-5.2809*** (0.000)	-8.9100*** (0.000)
RDP_t	-1.8201$^{n.s}$ (0.364)	-2.0446$^{n.s}$ (0.554)	-3.8517*** (0.007)	-4.1385** (0.015)
RRR_t	-1.3831$^{n.s}$ (0.577)	-1.8517$^{n.s}$ (0.654)	-5.8597*** (0.000)	-6.0359*** (0.000)
OMO_t	-1.8313$^{n.s}$ (0.359)	-1.4800$^{n.s}$ (0.814)	-13.1287*** (0.000)	-4.7207*** (0.004)
BDF_t	-3.8747*** (0.006)	-3.7700** (0.033)		
IPD_t	1.1925$^{n.s}$ (0.997)	-0.4859$^{n.s}$ (0.979)	-2.6800* (0.089)	-3.2712* (0.091)

*** significant at 1% level
** significant at 5% level
* significant at 10% level
n.s not significant

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق1

نلاحظ من نتائج الجدول (1) أن جميع أدوات السياستين النقدية والمالية باستثناء متغير عجز (أو فائض) الموازنة، كانت ساكنة عند اختلاف الأول I(1)، في حين كان متغير عجز (أو فائض) الموازنة ساكناً بالمستوى، ولكنه أصبح ساكناً أكثر عند أنموذج المستوى ذي القطع والاتجاه الأول، أي أن درجة سكونه ستتحقق عند الواحد I(1)، وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).

تحديد أفضل رتبة لفجوة إبطاء لأنموذج (VAR):

قبل تطبيق اختبار الحدود لنماذج (ARDL) وللتحقق من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين طرفي أنموذج السياستين النقدية والمالية، من المهم تحديد رتبة فجوة الإبطاء المناسبة لمتغيرات الأنموذج، وذلك باستخدام متجه أنموذج الانحدار الذاتي (VAR).

الجدول (٢): تحديد أفضل فجوة للإبطاء الزمني لأنموذج السياستين النقدية والمالية للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وفقاً لتحليل (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP_t $M2_t$ RDP_t RRR_t OMO_t BDF_t IPD_t
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1299.708	NA	3.24e+30	90.11781	90.44785	90.22117
1	-1128.770	247.5660	7.99e+26	81.70826	84.34856	82.53517
2	-1027.990	97.30449*	4.40e+25*	78.13725*	83.08781*	79.68770*

* denotes the optimal Lag length of the variable

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق ١

من نتائج الجدول (٢) نجد أن أفضل رتبة فجوة إبطاء لأنموذج السياستين النقدية والمالية هي فجوتي إبطاء حسب جميع المعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، استناداً إلى ذلك فإن أفضل فجوة إبطاء لغرض تقدير نماذج (ARDL) وإجراء التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج، وكذلك لاختبار السببية هي الفجوة الثانية أي عند الزمن (t-2)، أي أن الأنموذج المقدر سيعطي أفضل النتائج عند فجوة الإبطاء الثانية للمتغير التابع أو للمتغيرات المستقلة أو لكليهما.

تقدير أنموذج (ARDL):

لاحظنا مما سبق وبناءً على أن جميع متغيرات أنموذج السياستين النقدية والمالية كانت ساكنة عند الفرق الأول، واعتماداً على أفضل فجوة إبطاء، فقد تم تقدير (2916) أنموذج ARDL للبيانات، وأظهرت النتائج أن الأنموذج ARDL(2,1,1,1,1,1,1) يعطي أفضل النتائج.

١- تقدير العلاقة طويلة الأجل وتحليلها:

يعرض الجدول (٣) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(2,1,1,1,1,1,1) الذي يبين أثر التكامل بين متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي بالعراق في الأجل الطويل. حيث يتبين من الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\widehat{GDP}_t = 2213.516M2_t - 2156.365RDP_t - 814.863RRR_t + 9734.4270MO_t - 1.04605BDF_t + 1.928752IPD_t \quad \ldots\ldots\ldots (3.2)$$

كما يتبين أن معادلة تصحيح الخطأ (Error Correction) ستأخذ الشكل الآتي:

$$ECT_{t-1} = GDP_t - [2213.516M2_t - 2156.365RDP_t - 814.863RRR_t + 9734.4270MO_t - 1.04605BDF_t + 1.928752IPD_t] \ldots (3.3)$$

الجدول (٣): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: GDP_t
Selected Model: ARDL(2,1,1,1,1,1,1)
Case 1: No Constant and No Trend
Sample: 1990-2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$M2_t$	2213.516	34.12738	64.8604**	0.000
RDP_t	-2156.365	105.2096	-20.4959**	0.000
RRR_t	-814.8626	346.5398	-2.35142*	0.033
OMO_t	9734.427	845.8224	11.5088**	0.000
BDF_t	-1.046053	0.133338	-7.84511**	0.000
IPD_t	1.928517	0.056698	34.0140**	0.000

R-squared	0.96847	Mean dependent var.	120245.8
Adjusted R-squar.	0.94114	S.D. dependent var.	55008.69
S.E. of regression	13345.52	Akaike info criterion	22.14202
Sum squared resid.	2670000000	Schwarz criterion	22.80209
F-Stat.	105.2009**	Hannan-Quinn criter.	22.34875
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat	2.184005

** significant at 1% level
* significant at 5% level

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق ١

ويتبين من الجدول (٣) الآتي:

- **عرض النقد الواسع:** هناك تأثير معنوي موجب لعرض النقد الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة نسبة عرض النقد الواسع من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (2213.516) مليار دينار، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين. فعند زيادة عرض النقد الواسع، أي إتباع سياسة نقدية توسعية، فذلك يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة، ومع سيادة حالة التفاؤل بين رجال الأعمال ستكون زيادة الاستثمارات نتيجة لانخفاض سعر الفائدة في ضوء العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة، مما يولد زيادة مضاعفة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي الذي سيشكل حافزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وينعكس الوضع في حالة خفض عرض النقد أي اتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، و سيؤدي ذلك إلى ارتفاع في أسعار الفائدة والذي بدوره سيولد انخفاضاً في الاستثمار والدخل مع انخفاض الطلب الكلي مما يولد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي.

- **سعر إعادة الخصم:** هناك تأثير معنوي سالب لسعر إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة سعر إعادة الخصم بـ (1%) فذلك سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (2156.365) مليار دينار. وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة هي عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي.
- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** هناك تأثير معنوي سالب لنسبة الاحتياطي الإلزامي في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (5%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي بـ (1%) من الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (814.8626) مليار دينار. وتبين هذه النتيجة أن العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإلزامي والناتج المحلي الإجمالي هي عكسية.
- **عمليات السوق المفتوحة:** هناك تأثير معنوي موجب لنسبة عمليات السوق المفتوحة من الناتج المحلي الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنوية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة نسبة عمليات السوق المفتوحة من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فسيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (9734.427) مليار دينار. وتبين هذه النتيجة أن العلاقة هي طردية بين عمليات السوق المفتوحة من خلال زيادة شراء الأوراق والسندات المالية الحكومية من المصارف التجارية وبين الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة العكسية بين زيادة بيع الأوراق والسندات المالية الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. فعندما يجد البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من الركود فسيتبع سياسة نقدية توسعية. وفي الحالة العكسية، عندما يجد البنك المركزي بأن هناك ضغوطا تضخمية كبيرة في الاقتصاد فإنه يلجأ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية
- **عجز الموازنة:** هناك تأثير معنوي سالب لعجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة عجز الموازنة بمليار دينار فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (1.046053) مليار دينار. وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة هي عكسية بين عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي. فمن المعروف أن أسباب حالة العجز بالموازنة العامة غالباً ما تكون نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي، زيادة الإنفاق الحكومي، ارتفاع بمعدلات البطالة، أو حدث خارج عن السيطرة مثل جائحة كوفيد–19 مؤخراً، أو الأزمات المالية، وغيرها وبسبب هذه الظواهر تلجأ الدولة للتعامل مع العجز عبر تحفيز النمو الاقتصادي، وخفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب، وتشجيع الاستثمار عبر تخفيف القوانين التنظيمية والتسهيلات
- **الدين الداخلي العام:** هناك تأثير معنوي موجب للدين الداخلي العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة الدين الداخلي العام بمليار دينار فذلك يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (1.928517) مليار دينار. وتوضح هذه النتيجة أن العلاقة هي طردية بين الدين العام الداخلي والناتج المحلي الإجمالي، إذ إن ارتفاع الديون الداخلية سببه

تمويل الإنفاق الحكومي الجاري وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان والذي ينعكس في زيادة معدلات الاستثمار ،وهذا يسهم بدوره في انعاش الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي.

- **معنوية الأنموذج:** بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للأنموذج والبالغة (105.2009) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة إن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى إن جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية مجتمعةً تؤثر معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية حيث أن (94%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات السياستين النقدية والمالية الواردة بالأنموذج (3.2).

٢- تقدير معادلة الآجل القصير:

الجدول (٤) يعرض نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(2,1,1,1,1,1,1) الذي يبين أثر التكامل بين متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الأجل القصير. حيث يبين من نتائج الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل القصير هو:

$$\Delta(\widehat{GDP}_t) = 0.0464\Delta(GDP_{t-1}) - 489.7553\Delta(M2_t) + 1233.272\Delta(RDP_t) - 672.3631\Delta(RRR_t) - 1390.697\Delta(OMO_t) - 0.6301\Delta(BDF_t) - 0.5117\Delta(IPD_t) \quad \dots\dots\dots (3.4)$$

الجدول (٤): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين أدوات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ARDL Short Run Form
Dependent Variable: $\Delta(GDP_t)$
Selected Model: ARDL(2,1,1,1,1,1,1)
Case 1: No Constant and No Trend
Sample: 1990- 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta(GDP_{t-1})$	0.046417	0.137274	0.33813$^{n.s}$	0.739
$\Delta(M2_t)$	-489.7553	678.0004	-0.72235$^{n.s}$	0.481
$\Delta(RDP_t)$	1233.272	859.0713	1.43558$^{n.s}$	0.171
$\Delta(RRR_t)$	-672.3631	829.8364	-0.81023$^{n.s}$	0.430
$\Delta(OMO_t)$	-1390.697	1181.190	-1.17736$^{n.s}$	0.257
$\Delta(BDF_t)$	-0.630123	0.202689	-3.10881**	0.007
$\Delta(IPD_t)$	-0.511724	0.379978	-1.34672$^{n.s}$	0.198
R-squared	0.578777	Mean dependent var.		5640.337
Adjusted R-squar.	0.438369	S.D. dependent var.		15050.33
S.E. of regression	11279.02	Akaike info criterion		21.72823
Sum squared resid.	2670000000	Schwarz criterion		22.10541
F-Stat.	4.3351**	Hannan-Quinn criter.		21.84636

ARDL Short Run Form Dependent Variable: $\Delta(GDP_t)$ Selected Model: ARDL(2,1,1,1,1,1,1) Case 1: No Constant and No Trend Sample: 1990- 2020 Included observations: 29			
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat	2.184005
** significant at 1% level n.s not significant			

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق ١

يتبين من الجدول (٤) أن هناك تأثيراً معنوياً لعجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الآجل القصير، بينما لم تثبت معنوية كل من عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، والدين الداخلي العام على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل القصير.

كما تتضح معنوية الأنموذج القياسي المقدر في الآجل القصير وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى إن جميع متغيرات السياستين النقدية والمالية في السنة الحالية والسنة السابقة مجتمعةً تؤثر معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة، إذ إن (44%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات السياستين النقدية والمالية الواردة بالأنموذج (3.4)

اختبار التكامل المشترك في أنموذج ARDL:

لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي يتم استخدام اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (٥).

الجدول (٥): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) باستخدام اختبار الحدود

t - Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. t	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.35352**	10%	-1.62	-3.7
		5%	-1.95	-4.04
		2.5%	**-2.24**	**-4.34**
		1%	-2.58	-4.67
** significant at 1% level				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على نتائج الجدولين (٣) و (٤)

نلاحظ من الجدول (٥) أن القيمة المطلقة لـ (t) البالغة (4.35352) وهي أكبر من القيمة المطلقة للحد الأعلى للتكامل I(1) عند مستوى معنوية (2.5%)، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين مؤشرات السياستين النقدية والمالية (عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، عجز

الموازنة، الدين العام الداخلي) وبيـن الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل.

الجدول (٦): معامل أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأجل بين أدوات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT_{t-1}	-0.362821	0.083340	-4.35352**	0.001
** significant at 1% level				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على نتائج الجدولين (3) و (4)

تؤكد نتائج الجدول (٦) على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، أي إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤثرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يظهر حد تصحيـح الخطـأ أو معامـل التكامـل المشـترك بقيمة سالبة ومعنوية عنـد مستوى (1%) وتقدر قيمتـه بـ (-) 0.3628 وهو يشير إلى مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انحراف متغيرات السياستين النقدية والمالية في الأجل القصير عن قيمهم التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منهم، أي أن الناتج المحلي الإجمالي سيستغرق ما بين سنتين وثلاث سنوات ليعود إلى قيمته التوازنية بعد آثار الصدمات في مؤشرات السياستين النقدية والمالية لأن $\frac{1}{0.3628} = 2.75\ years$.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١- نمذجة عملية التكامل بين السياستين النقدية والمالية عملت على تصحيح علاقة وتأثير كل متغير من متغيرات السياستين النقدية والمالية على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لوجود ترابط فيما بين هذه المتغيرات، حيث تبين أن أنموذج التكامل بين السياستين هو الأفضل اعتماداً على مجموعة من المعيار.

٢- يؤثر التفاعل بين السياستين النقدية والمالية ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وهذا يعكس الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه التكامل بين السياستين في دعم النشاط الاقتصادي، وخلق القيم المضافة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي

٣- وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين مؤثرات السياستين النقدية والمالية وبين الناتج المحلي الإجمالي، فعندما تنحرف مؤشرات السياستين النقدية والمالية في الآجل القصير عن قيمها التوازنية في الآجل الطويل بوحدة واحدة لكل منها، فإنه يتم تصحيح ما نسبته(36%)من هذا الانحراف في السنة، أي أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة يستغرق ما يقارب سنتين وتسعة شهور ليعود إلى قيمته التوازنية.

ثانياً : التوصيات

١- العمل على تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من جهة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى من أجل التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن التضارب بين الأدوات.

٢- تحديث التشريعات المتعلقة بقوانين الاستثمار المحلي والأجنبي بما يسمح بتوسيع الاستثمار في القطاع الإقتصادي وتقديم التسهيلات، لأنة يعد المساهم الرئيس في تعزيز مرونة الجهاز الإنتاجي وكفاءته.

References

Bounab, Lotfi. (2020), "The importance of fiscal and monetary policies in the face of fluctuations in economic cycles in Algeria during the period (1990-2016)", PhD thesis, Mohamed Boudiaf University, Msila, Algeria

Jaafar, Ali Fahim. (2021).), "The problem of coordination between fiscal and monetary policies and its impact on some of them".Macroeconomic variables in Iraq "PhD thesis, University of Al-Qadisiyah, Iraq.

Al-Shaibani Sheikh Ahmed Wald(2013), "the effectiveness of monetary and fiscal policy in achieving macroeconomic balances, in light of the economic reform programs, a case study of Mauritania", a master's thesis, Farhan Abbas University Setif, Algeria

Tarek, Ragab. (2018), The effect of integration between monetary policy and fiscal policy on unemployment in Algeria for the period (1990 - 2015), PhD thesis at Yahya Fares University, Medea - Algeria.

Al-Shamry, Jawad Kamal Kazem and Al-Shamari, Ibtihal Ahmed Abd Aoun. (2018), "Analysis of Coordination between Monetary Policy and Fiscal Policy in the Light of Government Debt 2006-2016 Iraq as a Model", The Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 14, Number 8, Karbala - Iraq, pp. 73-112

Guartini, James and Astrup, Richard. (1999), "Macroeconomics of public and private choice", translated by: Abdul-Fattah Abdul-Rahman, Abdul-Azim Muhammad, Al-Qassim, Dar Al-Marikh for Publishing and Distribution.

Kanaan, Ali. (2011), Money Banking and Monetary Policy, Dar Al-Manhal Lebanese Publishing House, Beirut - Lebanon

Al-Sayed Ali, Abdul-Moneim Al-Eisi, Nizar Saad Al-Din (2004), "Money Banks and Financial Markets", first edition, Hamed Publishing and Distribution House, Amman - Jordan

Ali , Shahid and Irum , Somia and Ali ,Asghar.(2008) , "Whether Fiscal Stance or Monetary Policy is Effective for Economic Growth in Case of South Asian countries" , Pakistan Development , part II , pp. 791-799 .

Khurshid , Usman and Rashid , Awais and Zaman , Khalid . (2010) , "Monetary and Fiscal Pplicies Integration : Evidence from Pakistan", In .J . Buss . Mgt . Eco . Res . , vol .1 , No . 1 , pp. 27-33